المشروعات الصغيرة والمتوسطة
الخصائص والمميزات والتحديات
دراسة ميدانية في المنطقة الصناعية لمدينة الخارجة

إعداد

د/ منى صابر فاضل حسن

مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب - جامعة الوادي الجديد

تاريخ الاستلام: ٥/ ٩/ ٢٠٢٠م

تاريخ القبول: ٢٤/ ٩/ ٢٠٢٠م

ملخص:

يسعى البحث الحالي إلى التعرف على خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة الصناعية لمدينة الخارجة بمحافظة الوادى الجديد، للكشف عن التحديات، التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة لهذه المنطقة، وتم استخدام استبيان من إعداد الباحثة مكون من (٤١) فقرة لقياس تلك المحاور، وتكونت عينة الدراسة من (٣٠) مفردة من اصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن خلال نتائج تطبيق الاستبيان أمكن التوصل الي النتائج الآتية:

- حصلت بنود المحور الأول (المشروعات الصغيرة وتنمية البيئة المحلية) على درجة عالية من الأهمية بلغت ٨٠,٢% وتراوحت النسبة المئوية لأهمية مفرداته بين ٩٣,٥% إلى ٧٣,٥% بمتوسط ٨٣,٥%.
- حصلت بنود المحور الثاني (الأهمية الاقتصادية) على درجة عالية من الأهمية إذ تراوحت النسبة المئوية بين ٩٧% إلى ٧٠% بمتوسط ٨٣,٥%.
- حصلت بنود المحور الثالث (جهود الدولة لدعم وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على درجة عالية من الأهمية إذ تراوحت النسبة المئوية بين ٩٣,٥% إلى ٦١,٥% بمتوسط ٧٧,٥%.
- حصلت بنود المحور الرابع (بعض معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة) على أهمية عالية بلغت (٨١,٦٦%) وتراوحت أهمية عناصرها بين (٩٥% إلى ٧٦,٥%) بمتوسط (٨٥,٧٥%).

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة – المنطقة الصناعية

Abstract:

The current research seeks to identify the characteristics of small and medium enterprises in the industrial zone of Kharga city in the New Valley Governorate, in order to reveal the challenges facing small and medium enterprises in this region, and a questionnaire prepared by the researcher consisting of (41) items was used to measure those axes. The study sample consists of (30) individual owners of small and medium enterprises, and through the results of applying the questionnaire it was possible to reach the following results:

- The items of the first axis (small projects and local environment development) received a high degree of importance amounting to 80.2%, and the percentage of importance of its items ranged between 93.5% to 73.5%, with an average of 83.5%.
- The items of the second axis (economic importance) obtained a high degree of importance, as the percentage ranged from 97% to 70%, with an average of 83.5%.
- The items of the third axis (the state's efforts to support and encourage small and medium enterprises) received a high degree of importance, as the percentage ranged from 93.5% to 61.5%, with an average of 77.5%.
- The items of the fourth axis (some obstacles to small and medium enterprises) received a high importance amounting to (81.66%), and the importance of their components ranged between (95% to 76.5%) with an average of (85.75%).

Keywords: Small and Medium Enterprises - Industrial Zone.

الإطار العام للبحث

يشتمل الإطار العام للبحث على المقدمة، والإشكالية البحثية. وتساؤلات البحث، والأهمية مع أهداف البحث، وحدوده.

أولا ـ مقدمة :

يرتبط بقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الحاضر أكثر فأكثر بمدى فاعليتها وسرعتها في التفاعل مع محيط يشهد تحولات جد قوية وعميقة، ومن بين الوسائل الأكثر فعالية في ذلك هي تحقيق وتعزيز مكانتها وقدرتها الّتنافسية. وعلى هذا الأساس فإن المشاكل التي تواجه المؤسسات المعاصرة يتمّثل في البحث عن السبل التي تسمح لها بتحسين ودعم قدراتها التنافسية، إذ يعد دراسة التحديات التي تواجة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الصناعية هي إحدى السبل لنجاح تلك المشروعات وتصنيع سلع وتقديم خدمات بشكل أسرع وأرخص، ثم السعي بعد ذلك لتصريفها في الأسواق، وتقديم خدمات لتلك المنتجات بعد بيعها من أجل تصليح العيوب الظاهرة فيها.

وتعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في وقتنا الحالي من ضغوط مستمرة لكي تجد مصادر جديدة للنمو في ظل بيئة تتسم بالعديد من المتغيرات المرتبطة بالعولمة وتحرير السوق وزيادة حدة المنافسة، وبالتالي أصبحت الحاجة متزايدة داخل المنظمات إلى الاتجاه نحو التحسين المستمر في مواجهة تلك الظروف المتغيرة، ووفقًا لها[١].

وفى ظل العولمة وما تفرضه من آثار على مجتمع الأعمال، وما يسود هذا المجتمع من مناخ شديد التنافسية، أصبحت المشروعات في موقف لا تحسد عليه يدفعها إلى مزيد من الابتكارات في الإنتاج والخدمات حتى في الإجراءات الإدارية والفنية اللازمة[٢].

وقد اتجهت بعض المؤسسات في ظل هذه المتغيرات إلى التعرف على أساس تغيير النظرة التقليدية الموجهة للعنصر البشري على أنه مجّرد آلة تتلّقى التعليمات وتنفذ الأوامر وذلك بارتكازها على تطوير سلوكه وخصائصه وتحويله إلى عنصر مدرب ومحّفز يتمّتع بمختلف المهارات التي تخّول له المشاركة بآرائه ومقترحاته وإبداء رغباته و تحّمل المسؤوليات المنوطة به.

ثانيا: المشكلة البحثية

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل المسئوليين ذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وإدرار الدخل والابتكار والتقدم واستخدام قدر من التكنولوجيا علاوة على دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في مصر. وفي الآونة الأخيرة تبنت مصر دعم سياسات واضحة لتفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد ظهر ذلك فى محاولة القضاء على البطالة والحد من الفقر، بل وتحقيق الرفاهية الاقتصادية. وتتحدد مشكلة البحث في التعرف على الخصائص والمميزات، والتحديات، التي تواجه تلك المشروعات في المنطقة الصناعية محل البحث. وتتبلور مشكلة الدراسة في السؤال البحثي الرئيس التالي:

- ما الخصائص و المميزات، والتحديات، التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة الصناعية بمدينة الخارجة ؟
- ما هي الجهود التي تقدمها الدولة لدعم وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما المعوقات التي تحد من نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الصناعية في مصر؟

ثالثا: أهمية البحث

- تظهر أهمية هذه الدراسة من أهمية المشروعات الصغيرة كحل جوهري للتغلب على مشكلة البطالة في مصر إذ تعد البطالة أحد أهم المشكلات التي تعاني منها مختلف الدول وبخاصة الدول النامية ومنها مصر إذ بلغ معدل البطالة ٨,٥% عام ٢٠١٨ وحجم القوة العاملة ٢٨,٤ مليون نسمة عام ٢٠١٨ وترجع هذه الزيادة في معدلات البطالة لعدد من الأسباب ومن ثم يظهر سؤال مهم وهو طبيعة الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة في توليد فرص العمل من أجل المساهمة في علاج مشكلة البطالة فى مصر [٣].

- وهناك اتفاق عام على أن المشروعات الصغيرة تلعب دوراً حيوياً فى خفض معدلات البطالة والفقر إذ أنها تستخدم العمالة، كما تتصف بانخفاض تكلفة توليد فرص العمل، لذا يسعى البحث للتعرف على أهم المجالات التي تعمل بها المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل المنطقة الصناعية بمدينة الخارجة (محافظة الوادي الجديد) وخصائص هذه المشروعات والكشف عن التحديات والمشكلات التي تواجهها.

رابعا: أهداف البحث

تسعى الدراسة الحالية إلى ما يلي:

١- التعرف على علاقة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتنمية المجتمع المحلي.

٢- الكشف عن الأهمية الاقتصادية لهذه المشروعات.

٣- التعرف على جهود الدولة فى دعم المشروعات محل الدراسة.

٤- إلقاء الضوء على أهم المعوقات التي تحد من نجاح هذه المشروعات.

خامسا: تساؤلات الدراسة

يتفرع من السؤال البحثي الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

١- المقصود بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ؟

٢- ما علاقة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتنمية البيئة المحلية ؟

٣- ما الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ؟

الإطار النظري والدراسات السابقة للبحث.

لا شك في أن المصنع، يعتبر رمزاً من رموز الدولة المستقلة، وتجسيداً لسيادتها الوطنية، نظراً لأن الصناعة هى التعبير الحقيقي للتقدم والتنمية.

وفي هذا الإطار تدخل المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، كحلقة أساسية من حلقات التصنيع، حيث تظهر وتزيد أهميتها في البلدان النامية، بسبب

ظروف تقنية ومهارية، عانت منها هذه البلدان لفترات طويلة، من هنا ظهرت أهمية المنشآت الصناعية الصغيرة لتلك الدول، باعتبارها حجر الأساس في عملية التنمية الصناعية، ولعل فشل الكثير من الدول في تجارب التصنيع والتنمية، يرجع إلى قصور وضعف الدور الحقيقي الفعال الذي يمكن تقديمه من خلال المنشآت الصناعية الصغيرة ومساهمتها في دفع عملية التصنيع والتنمية [٤]

وكذلك فإنه من خلال عرض لأهم المتغيرات الاقتصادية على الساحة العالمية، وما سوف ينجم عن تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية من آثار يتضح لنا ضرورة العمل على تفعيل دور الصناعة المصرية للقيام بدور حيوي وفعال في دفع عجلات النمو الاقتصادي داخل الاقتصاد المصري، وتعتبر المنشآت الصناعية الصغيرة خير سبيل للعمل على الحد من الآثار السلبية التي قد تنشأ عن تفعيل دور منظمة التجارة العالمية داخل الاقتصاد الدولي، وذلك نظراً لما تتمتع به هذه الصناعات من مقومات يمكن من خلالها إلحاق الاقتصاد المصري بركب الدول المتقدمة، كما يتضح هذا من خلال دورها التاريخي والهام في التقدم الاقتصادي في الكثير من الدول المتقدمة والناهضة الآن، كما إنه غني عن البيان أن الصناعات الكبيرة تعد في الغالب صناعات كثيفة رأس المال، فضلاً عن أنها تحتاج إلى تقنية مستوردة، ومستوى عال من العمالة والإدارة، كما تحتاج إلى بنية أساسية جيدة، وأسواق ضخمة [٥]

وانطلاقاً من هذه الحقيقة، فإن إستراتيجية التنمية في مصر ينبغي أن تركز على تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتفعيل دورها في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

ويتناول هذا القسم محورين أساسيين الأول الإطار النظري، الذي يتناول تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لمصر، وتحديات ومعوقات نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويتناول المحور الثاني الدراسات السابقة ذات الصلة بمتغيرات الدراسة.

القسم الأول ـ الإطار النظري

هناك صعوبة في وضع تعريف موحد للمشروعات الصغيرة يمكن استخدامه فى جميع الدول، وذلك بسبب اختلاف المقصود من كلمة "صغير" من دولة لأخرى ومن وقت لآخر في نفس الدولة. مما دفع " منظمة الأمم المتحدة " إلى وضع تعريف للمشروع الصغير على مستوى كل دولة على حدة نظرًا لصعوبة وضع تعريف عام موحد على المستوى الدولي.

أولا ـ مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

أن كلمة صناعة (Industry) هي في الأصل كلمة لاتينية (Industria) وتعني النشاط (Activity) وبالتالي فإن الصناعة في مدلولها هي مجموعة من الأنشطة التي يقوم بها الإنسان(٦).

أصبحت كلمة صناعة الآن تطلق على العديد من الأنشطة الغير صناعية أصلا، فمثلا يقال: صناعة السينما، صناعة البنوك، صناعة التشييد، صناعة السياحة، صناعة الصحافة؛ وهى ليست صناعة بالمعنى الاقتصادى ولكن يقصد بها مجموعة الأنشطة المختلفة فى كل مجال من هذه المجالات.(٧)

هناك العديد من الأنشطة الصغيرة التي تندرج تحت هذه المشروعات وهي ليست صناعية بالمعنى الاقتصادى مثل: المشروعات اليدوية (Hand Crafts) والمشروعات الريفية (Rural industries) والمشروعات الخدمية (Service Crafts) والمشروعات البيئية (Local Industries) والمشروعات الحرفية الفنية (Artistic Crafts) والمشروعات التي تتم بداخل المنازل سواء في المدينة أو القرية (CottageIndustries).(٨)

ومن أمثلة التعريفات المختلفة للمشروعات الصغيرة في بعض الدول ثم فى مصر مايلى:-

تعريف لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية (C.ED) المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنه المشروع الذي يجب أن يتصف بخاصيتين على الأقل من الآتي:(٩)

- مدير المشروع هو نفسه مالكه بصفة عامة.
- يعمل المشروع فى بيئة محلية أي المالك والعاملون فيه يعيشون فى بيئة واحدة.
- صغر رأس المال نسبيًا بالنسبة لنوع النشاط الذي ينتمي إليه المشروع.
- حجم المشروع صغير نسبيًا بالنسبة لنوع النشاط الذي ينتمي إليه المشروع.

- **تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى (اليابان):** يعتمد تعريف المشروعات الصغيرة فى اليابان على أساس أنشطة ومجالات هذه المشروعات كما يلي: (١٠)

- **المشروعات الصغيرة والمتوسطة:** في مجال المشروعات التعدينية ومشروعات النقل والإنشاءات رأس المال (١٠٠) مليون ين ياباني وعدد العمال (٣٠٠) عاملا فأقل. وفى مجال تجارة الجملة رأس المال (٣٠) مليون ين ياباني فأقل وعدد العاملين (١٠٠) عامل فأقل.

- في مجال تجارة الخدمات رأس المال (١٠) مليون ين ياباني فأقل وعدد العاملين (٥٠) عاملا فأقل.

- **المشروعات الصغيرة:** في مجال المشروعات التعدينية والنقل والإنشاءات عدد العاملين ٢٠عاملا فأقل. في مجال المشروعات التجارية الصغيرة أو الخدمية عدد العاملين ٥٠ عاملا فأقل.

تعريف المشروعات الصغيرة في الهند:

تنقسم المشروعات الصغيرة في الهند إلى قسمين رئيسيين هما:(١١)

- **المشروعات الصغيرة الحديثة:** وهي المشروعات التي تعمل بالطاقة الكهربية مثل مشروعات صناعة النسيج على أنوال كهربية.

- **المشروعات الصغيرة التقليدية:** وهي مشروعات صغيرة تعمل في الريف (V.S.I) وهي تعني (Village & Small Industries).

- **تعريف الأمم المتحدة للمشروعات العائلية المنزلية، المشروعات الصغيرة (لآسيا والشرق الأوسط):** وهي المشروعات التي تعتمد بصفة كلية أو جزئية على عمل أفراد العائلة بالمنازل، أما المشروعات الصغيرة فهي التي تستخدم عمال بأجر وليتعدى عدد المشتغلين بها عن (٥٠) مشتغلا فى المشروعات التي تستخدم أي قوة محركة، أو (٢٠) مشتغلا كحد أقصى في المشروعات التي لاستخدم أي قوة محركة(١٢).
- **تعريف المشروعات الصغيرة في انجلترا:** عرفت لجنة (بولتون) المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي يعمل بها (٢٠٠) عامل فأقل. (١٣).
- **تعريف المشروعات الصغيرة فى أوروبا الغربية:** عرفت بانها المنشآت الصغيرة التى يعمل بها (٥٠) مشتغلا فأقل، المشروعات المتوسطة هى التى يعمل بها (٥١) عامل وحتى (٣٠٠) عامل (١٤).

ونلاحظ من التعريفات السابقة أن معيار تعريف المشروعات الصغيرة يعتمد على عدد العمال في الغالب، وذلك للسهولة التي يتصف بها استخدامه خاصة عند المقارنة بين المشروعات على المستوى الدولي، وأيضا عند المقارنة بين الأنواع المتماثلة من المشروعات في منتجاتها والفن الإنتاجي المستخدم فيها. ونلاحظ أيضا أن المشروعات الصغيرة تكتسب صفة (صغيرة) من خلال ما يلى:

- **حجم رأس المال المستثمر:** والذي يصل إلى حوالي مليون جنيه مصري. ويقصد بمعيار حجم العمالة العدد المطلق للعاملين في المنشأة، ويقصد " بحجم رأس المال المستثمر" قيمة الأصول الرأسمالية الثابتة في المنشأة، وعادة ما تستبعد قيمتي الأرض والمباني نظراً لاختلاف قيمتهما من منطقة لأخرى ومن فترة زمنية لأخرى، وقد يرجع السبب وراء شيوع استخدام هذين المعيارين هو وفرة البيانات عنهما.
- **عدد العمال فى المشروع:** يتراوح بين (١٠-٥٠) عاملا ويرتبط بالتكنولوجيا المستخدمة.

- **نوع التكنولوجيا المستخدمة:** وهي في الغالب بسيطة وترتبط بمواصفات المنتج والمنافسة فى الأسواق.

"وما يعد مشروعا صغيرًا في وقت من الأوقات قد لا يعد كذلك في وقت لاحق، وما يعد مشروعا صغيرًا فى دولة كبيرة كالولايات المتحدة، قد لا يعد كذلك في دولة نامية تخطو أولى خطواتها في عملية التنمية الاقتصادية، وما يعد مشروعًا صغيرًا فى مجال كالطب قد لا يعد كذلك في مجال مشروعات صناعة الملابس مثلا.

تعريف المشروعات الصغيرة في (مصر):

عند محاولة تعريف المشروعات الصغيرة في مصر ظهرت مشكلة لم نلاحظها عند دراسة التعريفات المختلفة السابقة، وهي تعدد التعريفات حيث تم حصر ما لا يقل عن (٢٤) تعريفات لجهات مختلفة، ويشير تقرير للأمم المتحدة عن مسح تم للمشروعات الصغيرة إلى عدم وجود تعريف رسمي موحد لهذه المشروعات الصغيرة فى مصر[١٥].

ويعرف المشروع الصغير في مصر بأنه المشروع الذي يستخدم عدد قليل من العمال من (١: ١٠) عمال، ذات مستوى بسيط من التنظيم الإداري مقارنة مع الأنشطة الكبيرة المماثلة في نفس النشاط، ولا يحتاج إلى مهارات عالية، ويستخدم تكنولوجيا بسيطة ملائمة، وغالبًا يعم فى بيئة محلية ويستخدم خاماته منها (أو بالقرب منها) ورأس ماله من (٥٠٠٠: ٢٥٠٠٠) حينها. [١٦]

ثانيًا ـ نشأت المشروعات الصغيرة وتطورها: [١٧]

نشأت المشروعات الصغيرة الحرفية والريفية والبيئية في مصر منذ عهد الفراعنة، في شكل تقليدي حرفي يتميز بصغر حجم المشروعات وبساطة الفن الأنتاجى والاعتماد على المهارة اليدوية وذلك من خلال مروره بالمراحل التالية: وذلك اتساقًا مع بداية قيام الحضارات.

- **مرحلة التصنيع العائلى (Family Ordomestic)**: وتعتبر الأسرة فى هذا النظام هى الوحدة الإنتاجية التي تعد كل احتياجات أفرادها من متطلبات وبتطور المجتمعات تخصصت كل أسرة فى نوع واحد من المنتجات ويتم تبادله مع الأسر الأخرى.
- **مرحلة العامل المتنقل (I tinetant):** أدى تقسيم العمل إلى ظهور التخصص واكتساب العاملين بعض المهارات، مما أدى لظهور شكل جيدد للعمل وهو العمل لدى الغير مقابل أجر، مما أدى إلى تغيير شكل الوحدة الإنتاجية من نطاق الأسرة إلى شكل المشروع الصغير وظهور عنصر العمل كعنصر مستقل فى هذه المشروعات الصغيرة.
- **مرحلة النظام الحرفي (Cralt System):** مع مراحل التطور الحضاري واتساعه بدأ العامل يأخذ دور المنظم وبذلك بدأ عنصر آخر من عناصر المشروع يأخذ مكانه وهو عنصر التنظيم، وبدأ تكوين طوائف حرفية لكل حرفة تنظيمها الخاص بها.
- **مرحلة المشروعات المنزلية (Artisan Home Work):** مع أتساع الأسواق وظهور القوميات المختلفة ظهرت وظائف أخرى من وظائف المشروعات وهي الوسيط حيث يقوم بإمداد المشروعات باحتياجاتها من المواد الخام ويساعدها فى تصريف منتجاتها.
- **مرحلة المشروعات اليدوية (Manu factories):** بزيادة دور المنظم أصبح يقوم بأنشاء المشروعات عن طريق تجميع العمال وتنظيم العمل وتسويق المنتجات، وتضاءل هذا النظام بظهور الثورة الصناعية والآلات التي تدور بواسطة التجار.

ثالثاً ـ المشروعات الصغيرة وعلاقتها بمشكلة البطالة:

تعتبر ظاهرة البطالة ظاهرة عالمية لها آثارها الاقتصادية والاجتماعية السلبية، وتعمل الدول المتقدمة والنامية على مواجهتها، ويرجع السبب فى الدول النامية لزيادة معدلات النمو السكاني وعدم ملاحقة النمو الاقتصادي لهذا النمو السكاني، بالإضافة إلى ضعف المدخرات المحلية عن تحويل الاستثمارات اللازمة لخلق فرص عمل، مما يحد من معدلات التنمية بالقدر الذى يمكنها من توفير فرص العمل لكل قادر عليه وراغب فيه[١٨].

ونظرا لأن مشكلة البطالة نشأت من خلال عوامل كثيرة اقتصادية واجتماعية وسياسية خلال الفترة الماضية، لذلك فإنها تحتاج إلى وسيلة للحد منها بحيث تكون في إطار ملائم وواضح وفى نفس الوقت قابل للتطبيق. "وبناء على ما سبق فإن المشروعات الصغيرة هى أحد العوامل التى يمكنها التصدي لهذه المشكلة ويمكن عند نجاحها أن تحقق معدلات تنمية عالية، والدليل على ذلك ما تحقق فى دول العالم المتقدمة والنامية عند تطبيق المشروعات الصغيرة في الحد من ظاهرة البطالة، وخاصة لتوافر الأيدى العاملة فيها وقلة رؤوس الأموال، مما يجعل المشروعات الصغيرة تركز على استخدام العنصر الأكثر توافرًا وهو الأيدى العاملة والأقل توافرًا وهو رأس المال في أنشطة المشروعات الصغيرة. (١٩).

ومن هنا أصبح الاهتمام بالمشروعات الصغيرة يشكل توجهًا قوميًا عامًا لما يمكن أن يؤديه هذا القطاع من دور هام في تشغيل أعداد كبيرة من العمالة وبرؤوس أموال ممكن تدبيرها أو الحصول عليها، وتشمل المشروعات الصغيرة الأنشطة الإنتاجية والخدمية والاقتصادية المختلفة القادرة على خلق فرص عمل عديدة وتعمل فى أنشطة مختلفة بعضها مستقل ذات منتج أو خدمة نهائية، وبعضها يمكن أن يكون وسيطا أو مغذيا لمشروعات أخرى كبيرة. ومن الأهمية أن تتضمن برامج التعليم فى السنوات النهائية مناهج تعليمية خاصة بالمشروعات الصغيرة تتضمن فنون ومقومات هذه الأنشطة الصغيرة.

رابعًا ـ طبيعة المشروعات الصغيرة وخصائصها: (٢٠)

تعتبر المشروعات الصغيرة جزء من منظورة المشروعات الكبيرة وتعتمد على نفس عناصرها إلا أنها تعتبر أصغر من حيث حجم رأس المال وعدد العمليات التي تجرى على منتجاتها ونوع التكنولوجيا المستخدمة وعدد العمال وتتميز بالخصائص التالية:

١- **خصائص اقتصادية:** قدرتها على توفير فرص عمل كبيرة وإمكانية ارتباطها بغيرها من المشروعات المتوسطة والكبيرة كمشروعات مغذية لها بمكوناتها، كما تستطيع تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة.

"حيث تمتلك من عناصر النجاح ما يمكنه من التفوق في بعض المجالات وعلى الأخص في الأنشطة التي تناسب الإنتاج الصغير أو تلك المشروعات التي تعتمد على مهارة يدوية ".

٢- **خصائص اجتماعية:** من خلال ما توفره من فرص عمل وعنصر رأس المال وهو العنصر النادر فى معظم البلاد النامية، فهي بذلك الأقدر على استغلال الموارد النادرة بكفاءة أكبر.

٣- **الخصائص الفنية:** يمكنها استخدام فن انتاجى مناسب، الاستخدام الأمثل لباقي عوامل الإنتاج، وقد تستخدم معدات أو ماكينات مستعملة من قبل، مما يعني إمكانية استيراد هذه المعدات بأسعار تقل كثيرًا عن تكلفتها الأصلية وتشغيلها لفترات طويلة نسبيا مع صيانة بتكلفة مناسبة.

٤- **الخصائص الإدارية:**

- في الغالب مالك المشروع هو مديره.
- تتأثر القرارات الإدارية الخاصة بالمشروع بخصائص شخصية المالك.
- غالبا يعمل من خلال بيئة محلية.
- فى الغالب يتخذ شكل قانوني فردي أو تضامني.
- يسهل تغيير نشاطه لما يتمتع به من مرونة.
- مصادر تمويل المشروع المتاحة محدودة والبدائل المطروحة قليلة.
- عدم توافر الضمانات الكافية عند طلب التمويل من البنوك.
- لا يحتاج لنظام أدارى معقد وإن كان يلزم إتباع عناصره ببساطة بما يلاءم المشروع الصغير.

خامسًا ـ السمات المميزة للمنشآت الصناعية الصغيرة

تتسم المنشآت الصناعية الصغيرة بالعديد من الصفات التي تميزها عن المنشآت الصناعية الكبيرة لعل أهمها:(٢١)

- **تنمية الصادرات:** نظراً لما تتمتع به المنشآت الصناعية الصغيرة من مرونة تتمثل في تواضع رأس المال المستثمر ومن ثم تكون أكثر قدرة على تلبية احتياجات أسواق التصدير وكسب أسواق خارجية لمنتجاتها، حيث يمكنها دعم مجالات للتصدير غير المجالات التقليدية خاصة إذا ما اتخذت مقاييس لرفع مستوى جودة منتجاتها على أسس تنافسية، وهذا من شأنه في ظل تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية إمكانية النفاذ إلى الأسواق العالمية وبالتالي الإسهام في خفض العجز الكبير والمتزايد في الميزان التجاري.
- **استخدام تقنية بسيطة:** إن المنشآت الصناعية الصغيرة تستخدم تقنية سهلة وبسيطة، وليست تقنية متخلفة، حيث تتصف هذه التقنية بأنها ذات تكلفة أقل وهو ما يشكل عنصر هام خاصة في ظل تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية في إطار منظمة التجارة العالمية. كما إن احتياجها للتدريب أقل وهو ما يمكن عنصر العمل المحلي من استيعابها وتعلمها بسهولة وفي فترة زمنية قصيرة، وهذا ما يجعلها أكثر ملاءمة لظروف الدول النامية.
- **تنويع الهيكل الصناعي:** فالمنشآت الصناعية الصغيرة يمكن أن تساهم بدور فعال في مجال تنويع الهيكل الصناعي فعندما يكون الطلب على أحد المنتجات محدوداً يصبح من الضروري أن يتم الإنتاج على نطاق صغير وذلك بدلاً من الاستيراد. كذلك قد يصبح من الضروري إنتاج بعض الأجزاء والمكونات الخاصة بالصناعات الكبيرة بكميات قليلة، ومن ثم فإن المنشآت الصناعية الصغيرة تصبح هي السبيل إلى تحقيق هذا الدور، وهذا النوع من الانتشار والنمو من شأنه أن يساهم في استقرار وتقوية الصناعات الصغيرة والكبيرة على السواء.

- **التكامل القطاعي:** حيث تساهم المنشآت الصناعية الصغيرة في التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال ما تنشئه هذه الصناعات من روابط أمامية وخلفية عديدة مع القطاعات الأخرى، كما توجد مثل هذه الروابط داخل القطاع الواحد خاصة داخل القطاع الصناعي من خلال المشروعات المغذية والمشروعات المكملة، حيث يتسم الهيكل الأمثل لقطاع صناعي حديث بالتنوع والتكامل الإنتاجي، في وجود نواه. من الصناعات كبيرة الحجم وعدد كبير من المنشآت الصناعية صغيرة الحجم التي تزودها باحتياجاتها الإنتاجية وتساهم في إتمام تصنيع منتجاتها، كما يحقق التكامل القطاعي ميزة هامة تتمثل في أن التطور والنمو الاقتصادي يكون شاملاً، ومن ثم يمكن التصدي/ الحد من تيار المنافسة الدولية الوافدة من الخارج في ظل تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.(٢٢)
- **التكامل الإقليمي:** ونظراً لما تتسم به المنشآت الصناعية الصغيرة من سهولة التوطن فإنه من اليسير إنشاؤها في مختلف المناطق الإقليمية سواء في الحضر أو الريف. ومثل هذا الانتشار يحقق مزايا عدة أهمها تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة وعدم تنمية بعض الأقاليم على حساب البعض الآخر. كما يساهم هذا التكامل في تحقيق التوازن الاقتصادي، والحد من تيار الهجرة من الريف إلى الحضر، كما لا يخفى أن هذا الانتشار الإقليمي يساعد على حسن استغلال الموارد المحلية (٢٣)
- **انخفاض متوسط رأس مال المشروع، وكذلك التكلفة الاستثمارية له:** فحيث تعاني الدول النامية عامة من قلة الموارد المالية وتعدد الاستخدامات لتلك الموارد المحدودة، وتنخفض التكلفة الاستثمارية لهذه المنشآت، نجد أنماط تلك المنشآت تناسب المقدرة الاستثمارية في تلك الدول.(٢٤)
- **توفير فرص عمل وامتصاص فائض البطالة:** يمكن للمنشآت الصناعية الصغيرة أن تقوم بدور فعال في هذا المجال حيث تنخفض فيها التكلفة الاستثمارية اللازمة في المتوسط لخلق فرص عمل، حيث تتراوح فيما بين ٣,٥ –١٠ آلاف جنيه في تلك الصناعات، وذلك وفقاً لدراسات جدوى تلك الصناعات. ويعد ذلك في حد ذاته

خاصية ضرورية ملائمة لظروف الدول النامية التي تعاني من مشاكل البطالة بنوعيها المفتوحة والمقنعة في مقابل قدر محدود من الاستثمارات.

وبناء عليه تكون المنشآت الصناعية الصغيرة أقدر على توفير فرص عمالة مباشرة وتعظيم الناتج الصناعي المتحقق من استثمار مبلغ معين من رأس المال وذلك مقارنة بالصناعات كبيرة الحجم (٢٥).

- **خلق كوادر بشرية وخبرات تنظيمية:** حيث تهيئ المنشآت الصناعية الصغيرة السبيل لخلق العمالة الماهرة المدربة من خلال اكتساب الخبرات والمهارات التي يمكن نقلها إلى أنشطة أخرى، أيضاً تعمل على خلق كوادر بشرية إدارية هامة في إدارة المشروعات الصغيرة، كما تفتح المجال أمام توسيع القاعدة لخلق طبقة من المنظمين القادرين على اتخاذ القرارات، كما إنها تعد مصدراً هاماً للأفكار الجديدة والابتكارات، حيث تعمل هذه الطبقة من المنظمين على تبني مثل هذه الابتكارات وإنتاج منتجات جديدة (٢٦).
- **تعبئة المدخرات وحسن توظيفها توظيفاً إنتاجياً:** إذا أنه من المعروف أن النقود السائلة تشكل عبئاً على الاقتصاد وتمارس ضغوطاً تضخمية عليه، كما أنها إذا ظلت خاملة فهذا يعني حرمان الاقتصاد من مورد هام من موارده الاقتصادية، ومن ثم ونظراً لما تتميز به تلك الصناعات من احتياجها لرأس مال أقل، فهي تعد قناة جذب لصغار المدخرين لاستثمار أموالهم بصورة أكثر إنتاجية في تلك الصناعات. كما يعني انتشار مثل هذه الصناعات توسيعاً لقاعدة الملكية (٢٧).
- **استغلال الموارد المحلية:** إذ تعتمد المنشآت الصناعية الصغيرة بنسبة كبيرة على المواد الخام المحلية، مما يعمل على زيادة القيمة المضافة المحققة ويوفر سهولة انسياب المدخلات ويعمل أيضاً على الحد من الواردات، أيضاً يمكنها الاستفادة من فوائض بعض الصناعات كبيرة الحجم مما يؤدي إلى رفع كفاءة استخدام الموارد داخل الاقتصاد القومي (٢٨).

- **الحفاظ على الطابع الوطني لبعض الصناعات:** ونشير هنا إلى أن الكثير من الصناعات صغيرة الحجم يمكن أن يكون له أهمية كبيرة في الحفاظ على الطابع الوطني لبعض الصناعات والأنشطة مثلما هو الحال بالنسبة لصناعة المنسوجات، الجلود، الأثاث،.... وغيرها من الأنشطة التي لها ميزة تنافسية في السوق العالمية، مما يعمل على تعظيم قيمة الصادرات المصرية ويحقق شروط الجودة في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية[٢٩].

ونخلص من ذلك إلى أن المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً محورياً في مختلف الاقتصادات وفي كل الجوانب لا يقل عن دور المنشآت الصناعية الكبيرة، بل يتزايد دورها في الدول النامية، بصفة خاصة، نظراً لما تتمتع به من مزايا وخصائص–كما رأينا– تتوافق والظروف الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية لتلك الدول.[٣٠]

سادساً: المشكلات المعوقة للمنشآت الصناعية الصغيرة

تعاني المنشآت الصناعية الصغيرة في الدول العربية بصفة عامة وفي مصر بصفة خاصة من مجموعة من المعوقات التي تحتاج إلى الدراسة والحل العاجل، لأنها تتسبب لهذه المنشآت في العديد من المشكلات، ولقد حدد مؤتمر المشروعات الصغيرة وآفاق التنمية المستدامة في الوطن العربي هذه المعوقات والتي يمكن تصنيفها إلى مجموعتين أساسيتين هما (البيان الختامي، ٢٠٠٠) [٣١].

- **مجموعة معوقات البيئة الخارجية (المستوى الكلي):** عدم وجود قانون موحد للمشروعات الصغيرة يحدد تعريفاً لها وينظم عملها ويوفر لها تسهيلات في مجالات التمويل والتراخيص، وعدم استقرار التشريعات التي تنظم الاستثمار، وتعدد الجهات المشرفة على الاستثمار وتضارب اختصاصاتها، وتعقد الإجراءات المتعلقة بالتراخيص والضرائب والتأمينات:[٣٢]

- عدم ارتباط المشروعات الصغيرة باتحادات ترعى مصالحها، جعلها تعمل بشكل فردي، مما قلل من فرصتها التنافسية في السوق، كما أدى إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج مقارنة بالمشروعات الكبيرة.
- نقص خدمات النقل والخدمات العامة والبنية الأساسية، والتي تؤثر على نقل الخدمات والمنتجات النهائية، بالإضافة إلى نقص خدمات المياه والكهرباء والتخزين والتخلص من النفايات.
- عدم وجود توازن في التوزيع الإقليمي للمشروعات الصغيرة، إذ تستأثر أماكن دون أخرى بهذه المشروعات، مما يؤكد عدم وجود عدالة في توزيع الاستثمارات الخاصة بهذه المشروعات بين أقاليم الدولة الواحدة.
- اقتصار دعم المصارف على الدعم المالي دون الدعم الفني الذي يدعم أعمال المنشآت الصغيرة ككل، والتركيز مع المشروعات الكبيرة.
- عدم ملاءمة أساليب الاقتراض لظروف المشروعات الصغيرة، نتيجة مشكلة عدم توافر الضمانات الكافية للاقتراض، بالإضافة إلى عدم توافر الوعي المصرفي لدي أصحاب هذه المشروعات مما يجعلهم يفضلون الاقتراض من سوق الائتمان غير الرسمي والذي ترتفع فيه أسعار الفوائد، مما يمثل عقبة أمام حصولهم على التمويل بشروط ملائمة.
- قصور البيانات والمعلومات المنشورة عن المشروعات الصغيرة، والتي غالباً ما تكون متقادمة أو متباينة في حالة توافرها، وذلك بسبب تعدد الأجهزة المعنية بها، وعدم الاتفاق على مفهوم موحد لها وعدم وجود نظم للمعلومات خاصة بهذا القطاع.
- ضعف تواجد الشركات المساعدة المتخصصة في مجالات دعم هذه المشروعات مثل: شركات لتسويق منتجات هذه المشروعات. شركات تنظيم وإقامة المعارض

المحلية والدولية. شركات التأجير التمويلي شركات الخدمات الصناعية- شركات ضمان مخاطر الائتمان. الشركات المتخصصة في إنشاء المجمعات الصناعية الصغيرة.

- ضعف الطاقة الاستيعابية للأسواق وضعف البنية الأساسية للتصدير.

- **مجموعة معوقات البيئة الداخلية (المستوى الجزئي):** عدم إلمام نسبة كبيرة من أصحاب المشروعات الصغيرة بالمعلومات الفنية والاقتصادية الخاصة بالخامات والآلات والجودة، مما يؤدي إلى استخدامهم معدات إما متقادمة مما يؤدي إلى معدلات إنتاج منخفضة ومستوى جودة منخفض أيضاً، أو إلى استخدام معدات متقدمة ذات استثمار كبير نسبياً وتكلفة تشغيل عالية:[٣٣]

- ضعف القدرات الإدارية والتنظيمية والتسويقية لدى أصحاب هذه المشروعات، وعدم توافر المهارات البشرية المطلوبة، ونقص التدريب وعدم الحصول على الخدمات الاستشارية والخدمات المساعدة لها، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، وضعف إمكانيات التسويق المحلي والخارجي خاصة مع عدم توافر المعلومات الخاصة باحتياجات الأسواق وتفصيلات المستهلكين ومواصفات المنتجات.

- انخفاض إنتاجية المشروعات الصغيرة، وافتقار العديد منها لمفهوم تخطيط الإنتاج، وعدم اختيار مستوى التكنولوجيا المناسب، وافتقار الكثير منها للمفاهيم الأساسية للجودة نتيجة عدم الإلمام بنظم الرقابة على الجودة ونظم المعايير والمواصفات المحلية والدولية، مما يؤدي إلى إنتاج سلع غير مطابقة لا تستطيع المشروعات الصغيرة تصريفها، أو تسويقها محلياً أو دولياً.

- غياب الوعي المحاسبي لدى أصحاب المشروعات الصغيرة، إما لعدم معرفتهم بالقواعد والأصول المحاسبية، أو لعدم خبرتهم في هذا المجال مما يؤدي إلى لجوء معظمهم إلى مكاتب محاسبية خارجية؛ لإعداد الحسابات الختامية وهو ما يكلف المشروع نفقات كثيرة، هذا بالإضافة إلى تعدد وتنوع المشاكل الضريبية.

سابعاً ـ العوامل المؤدية لنجاح أو فشل المنشآت الصناعية الصغيرة

تزايد الاهتمام بموضوع نجاح أو فشل المنشآت الصناعية الصغيرة مع بداية الثمانينيات باعتبار أنهما وجهان لعملة واحدة. ويمكن الاستفادة من نتائج العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في وضع دليل إرشادي نحو أهم المخاطر التي تهدد نجاح المنشآت الصناعية الصغيرة، وأسباب فشلها حتى يتم تجنبها ويوضح أهم أسباب نجاحها للاستفادة منها. وسيتم عرض هذا الدليل في الجداول الثلاثة التالية والتي تلخص هذه الدراسات.

يرى بعض الكتاب أن هناك بعض **العوامل المؤدية لنجاح أو فشل المنشآت الصناعية الصغيرة؛** حيث يري (Tulus, T. 2017)[٣٤] بأن **العوامل المؤدية لفشل المنشآت الصناعية الصغيرة** هي:

- عدم المعرفة بكيفية إدارة وتشغيل المنشأة.
- قصور في التعامل مع الغير.
- ضعف التمويل وإدارة الأموال.
- النمو السريع بدون تحكم.
- نقص التخطيط الاستراتيجي.
- عدم وجود معاونين للمالك / المدير.
- الفشل في التعرف على نقاط القوة والضعف.
- عدم تقبل النقد أو الاستفادة منه.

ويضيف :(Reijonen, H. 2010) [٣٥] بعض العوامل **الأخرى المؤدية لفشل المنشآت الصناعية الصغيرة** وهي:

- عدم القدرة على التفكير الاستراتيجي
- ضعف شبكة الأعمال بين موارد المشروع
- ضعف علاقات التضامن مع الغير

- عدم القدرة على مواجهة الضغوط
- عدم التوازن في حياة رائد الأعمال
- التأخير في تنفيذ بعض التصرفات
- ضعف القدرة على التعبير وإقناع الآخرين

وأضاف (Polereczki Zs. 2011) [٣٦] بأن هناك عوامل أخرى **مؤدية لفشل المنشآت الصناعية الصغيرة** وهي

- عدم القدرة على توفير رأس المال
- نقص العمالة المدربة
- عدم أخذ عمل المرأة مأخذ الجد
- عدم توافر بيانات عن الملاك من الإناث.
- عدم القدرة على مواجهة التشريعات الحكومية
- صعوبة الحصول على عقود عمل مع الحكومة
- ارتفاع تكلفة تطوير تكنولوجيا خاصة
- عدم توافر عمالة مؤهلة للعمل في مجال الخدمات.

يتضح مما سبق أن المشروع الصغير أو المتوسط: الأعمال الصغيرة التي مازالت في مرحلة الدراسة والتخطيط، أما المنشأة الصغيرة فهي التي تعدت مرحلة المشروع وبدأت فعلاً في الإنتاج والتسويق لمنتجاتها.

يوجد عدد من المعايير الوصفية للتفرقة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين المشروعات الكبيرة منها " المعيار الوظيفي " الذي يهتم بهيكل الإدارة ومفهومها ودرجة احتياج هذا الهيكل إلى ممارسة وظائف الإدارة المختلفة ووظائف المشروع، كما أن هناك معيار الشكل القانوني للمنشأة الذي

يوضح أن أغلب المنشآت الصغيرة تأخذ شكل الملكية الفردية وشركات الأشخاص، بينما تأخذ الشركات الكبيرة شكل الشركات المساهمة.

يوجد عدد من المعايير الكمية التي تستخدم للتفرقة بين الأحجام المختلفة للمنشآت – صغيرة جداً وصغيرة ومتوسطة وكبيرة وكبيرة جداً – ومن أكثر هذه المعايير تطبيقاً معياري عدد العمال والتكلفة الاستثمارية.

تختلف وتتعدد تعاريف المنشآت الصناعية الصغيرة في مصر، حسب كل منظمة تهتم بتنمية هذه المنشآت نظراً لاختلاف أهداف هذه المنظمات، وعدم وجود تشريع يحدد تعريف لها.

تقترح الباحثة التعريف التالي للمشروعات الصناعية الصغيرة، والمتوسطة وهذا نصه " هي المشروع الذي يعمل فيها عدد من العاملين لا يقل عن ١٠ عمال ولا يزيد عن ٤٩ عامل ولا تزيد تكاليفها الاستثمارية – بعد استبعاد قيمتي الأرض والمباني – مليون جنيه وما دون هذه القيم تعتبر منشآت صغيرة جداً. كما يشترط وجود مستوى إداري بين مالك / مدير المنشأة والعاملين فيها وأن تكون المنشأة مصنعاً أو ورشة ومستقل من حيث الملكية والإدارة عن أي منظمة أخرى وتقدم سلعاً استهلاكية أو إنتاجية.

- **أما المنطقة الصناعية:** فهي منطقة مخصصة ومخطط لها بغرض تحقيق التنمية الصناعية وتبلغ مساحتها الكلية فى الخارجة حوالى ١٨٠ فدان لم تستغل بأكملها إلى الآن ومن أهم أنشطتها الاقتصادية الصناعات الكيماوية – الغذائية – المعدنية– الخشبية – مواد البناء.

وفي القسم التالي تتناول الباحثة، الدراسات السابقة ذات الصلة بمتغيرات البحث.

القسم الثاني: الدراسات السابقة

دراسة (مروة شكري، ٢٠١٠)[٣٧] بعنوان: أثر تدعيم العلاقات التشابكية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الكبيرة من خلال نظام المناولة الصناعية على الصناعة المصرية " تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على وضع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ووزنها النسبي في قطاع الصناعات التحويلية ونسبة مساهمتها في الإنتاج والتشغيل، كما تهدف إلى دراسة أهمية المشروعات الصغيرة والتحديات التي تواجهها وتتناول الرسالة كيفية تنمية المشروعات الصغيرة و مواجهة التحديات التي تؤثر على كفاءتها من خلال ترابطها ككيان مكمل لبعضه وربطه أيضا مع الصناعات الكبيرة. **وانتهت الدراسة إلى أن** تمثل المنشآت الصغيرة والمتوسطة تمثل وفقاً لأخر تعداد للسكان والمنشآت عام ٢٠٠٦ في مصر ٩٨,٧ % من إجمالي عدد المنشآت بمعدل نمو ٤٠% في ٢٠٠٦عن عام ١٩٩٦، بينما تمثل المنشآت الكبيرة ٠,٣% في عام ٢٠٠٦ بمعدل نمو عن ١٩٩٦ يمثل ٣٠ % عن ١٩٩٦. على نقيض ذلك إن المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر تمثل ٨٧,٦% من إجمالي المنشآت الصناعية، والمنشآت الصناعية الكبيرة ١٢,٤% في ٢٠٠٨ ألا أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر تمثل نسبة مساهمتها في الإنتاج الصناعي ٧,٥% من إجمالي الإنتاج في ٢٠٠٨، وتمثل نسبة مساهمتها في إجمالي القيمة المضافة الصناعية ٨%، بينما تمثل المنشآت الكبيرة نسبة مساهمتها في الإنتاج الصناعي ٩٢,٥% و نسبة مساهمتها في القيمة المضافة الصافية ٩٢% في عام ٢٠٠٨. بما يدل أن المشروعات الصناعية الصغيرة تنمو من حيث العدد ولكن لا تنمو من حيث الإنتاج والمساهمة في توفير فرص العمل والتصدير للاقتصاد.

دراسة: (يحي برويقات عبد الكريم،٢٠١٢)[٣٨] بعنوان برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتطبيق أنظمة إدارة جودة ايزو، وتهدف هذة الدراسة إلى التعرف على شكل من أشكال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

الجزائر، والمتمثل في برنامج التأهيل، وبالخصوص الشق المتعلق بأهمية الاستثمار في مجال بناء أنظمة إدارة جودة ايزو 9001 لزيادة فرص نجاح تلك المؤسسات في ظل التحديات الاقتصادية الجديدة. حيث يفرض الانفتاح الاقتصادي تحديات هائلة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وإن المؤسسات التي لن تسعى للتحسين تؤول إلى الزوال، التالي أصبحت المؤسسة الصغيرة والمتوسطة التنافسية هي الأساس لمواجهة مختلف صور التحديات الجديدة ويجب أن تعمل جاهدة لتحسين أدائها لضمان بقائها واستمراريتها، وهذا ما يدعوها إلى التفكير في تطبيق الأنظمة الإدارية، والتي من بينها بناء أنظمة إدارة جودة ايزو 9001 .

دراسة (حسين يحي، ٢٠١٣) بعنوان[٣٩]: قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي، هدف البحث إلى قياس فعالية:

برامج التأهيل في كل من تونس، والمغرب، والجزائر، وذلك من خلال إعداد جداول تمثل قياس لبرامج التأهيل والتعليق عليها، وقد توصل الباحث إلى أهم النتائج التالية:

- ضعف أداء الجهات المكلفة بالإشراف وتسيير برامج التأهيل وعدم إشراكها لجهات أخرى كالجمعيات المهنية المتخصصة بشكل فعال كي تساعد في التسريع بولوج المؤسسات في عملية التأهيل (حالة المغرب والجزائر)، لخلق نوع من المنافسة بين الهيئات ذات الصلة ببرامج التأهيل.
- غياب لقاعدة بيانات وإحصائيات رسمية دقيقة حول برامج التأهيل (حالة الجزائر والتي تعيق كل محاولات التقييم الجادة الرامية لمساعدة وتوجيه السلطات العمومية المكلفة بوضع إستراتيجية التأهيل وتنفيذها).

دراسة: عازب الشيخ أحمد وغربي العيد(٢٠١٣)[٤٠] بعنوان: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز علاقة الترابط الوطيدة بين منهج إدارة الجودة الشاملة وبناء ودعم القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، هذه الأخيرة هي جزء لا يتجزأ من منظومة الاقتصاد الوطني للدولة وتمارس تأثيرًا مهما في حياة المجتمع من النّواحي الاقتصادية، والسياسية والثّقافية، كما أنّها تسعى في ظل حدة المنافسة العالمية وانفتاح السوق إلى أن تتميز وتتفوق على منافسيها بإتباع أنجح السبل الكفيلة بتحسين كفاءتها ودعم تنافسيتها. ولتحقيق هذا الهدف تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي الذي يعتمد على تحليل الأدبيات المتعلقة بالفكر الإداري في مجال إدارة الجودة الشاملة والقدرة التنافسية وجمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها وتفسيرها للاستفادة منها فى موضوع الدراسة، وناقشت الورقة البحثية ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من حيث المفهوم والأهمية والخصائص، وكذا واقعها ومعوقات تنميتها، ثم التّركيز على المراحل الأساسية لتطور منهج إدارة الجودة الشاملة، مبادئه وشروط نجاحه، أهميته ومتطّلبات ومراحل تطبيقه في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأخيرًا التطرق إلى الدور الذي يلعبه منهج إدارة الجودة الشاملة في تعزيز القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. وخلصت الورقة البحثية بتقديم بعض الاستنتاجات والتوصيات التي تقترح ضرورة البحث عن آليات فعال ة تكسب وتدعم القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

دراسة غدير أحمد سليمة (٢٠١٧)[٤١] بعنوان: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر، هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تبيان متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر للرفع من تنافسيتها، باعتبار هذا القطاع محورا أساسيا ومحركا اقتصاديًا فعالًا في الاقتصاد الوطني، خاصة بعد التغيرات التي شهدها الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة، أهمها أسعار البترول الذي يعتبر المورد الأول للاقتصاد الوطني، إضافة

للوصول إلى منطقة تجارة حرة مع الأسواق الأوروبية سنة٢٠١٧، وما يتبع ذلك أيضا من تحرير للمبادلات التجارية التي يحكمها منطق المنافسة، ويتم هذا من خلال تحليل وصفي لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر، وكذا مساهمتها في الرفع من مؤشرات الاقتصاد الوطني، إضافة إلى تقييم برامج التأهيل التي تبنتها الجزائر للرفع من تنافسية هذا القطاع، مقارنة بكل من تونس والمغرب، كما تضمنت الأطروحة دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجنوب الشرقي ورقلة –غرداية – الوادي (وذلك باستخدام أدوات الإحصاء الوصفي: المتوسطات الحسابية، ومعاملات الارتباط الخطي، وكذا معادلة الانحدار الخطي. وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة تعاني العديد من المعوقات والمشاكل والتي تجعلها غير قادرة على المنافسة، بالرغم من الإستراتيجية الصناعية الجديدة المتبناة منذ ٢٠٠٧، وبرامج التأهيل المتبناة أيضا، للرفع من تنافسية هذا القطاع، كما أسفرت نتائج الدراسة الميدانية، أن هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين المشاكل المتعلقة بالتخطيط والتنظيم، وكذا التموين بالمواد الأولية على تنافسية المؤسسات محل الدراسة.

دراسة (محمود فرج عبد الواحد، ٢٠١٨) [٤٢] بعنوان: المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وأثرها على التنمية ومحاربة الفقر تجربة جهاز بناء وتنمية القرية المصرية فى محافظة الفيوم، يهدف البحث إلى إظهار أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة على مستوى معيشة الطبقات الفقيرة فى المجتمع من خلال: – التعرف على تجربة جهاز بناء وتنمية القرية المصرية في تمويل المشروعات المتناهية الصغر، وانتهت الدراسة إلى أن هناك بعض المعوقات التي ويمكن إيجاز أهم تلك السلبيات والمعوقات فيما: عدم توفير الاعتماد الكافية لمواجهة التوسع في المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وتلبية الطلبات المتزايدة عليها. عدم ملائمة الدعم الموجه لفئات الراغبين في الاستفادة من هذه القروض مع عدم كفاية التوعية والتدريب المجانية بما يساعد على تنفيذ المشروعات.

دراسة: ((Julija K, 2017) [٤٣] بعنوان دور إدارة التميز الحد من معدل فشل الشركات الصغيرة والمتوسطة، التحليل المقارن، هدفت الدراسة إلي فحص تأثير الابتكار على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في تنزانيا. وخلصت هذه الدراسة إلى أن كفاءات تنظيم المشاريع ضرورية لأصحاب المشاريع لأداء أعمالهم بنجاح، ومع ذلك، هناك نقص كبير في الأبحاث حول الكفاءات الريادية وتأثيرها على الممارسات المبتكرة. علاوة على ذلك، فإن الأبحاث حول هذين المتغيرين بين الشركات الصغيرة والمتوسطة نادرة.

دراسة (Wang,Xin Ying,2011)[٤٤] بعنوان: العوامل التى تؤثر على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة فى الصين. وهدفت الدراسة إلى التأكيد على أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد الصين لتحقيق تنمية سريعة، وأهمية تطوير هذه المشروعات للنهوض بالاقتصاد الوطنى للصين، وضرورة تحمل هذه المشروعات للمخاطر الداخلية والخارجية وتطوير نفسها لاكتساب الهارات المختلفة، وأوصت الدراسة بأهمية رفع كفاءة المديرين في الإدارة وحسن استغلال رأس المال وفهم احتياجات السوق.

دراسة (Sara Foghani, Batiah Mahadi, and Rosmini Omar 2018)[٤٥] بعنوان: تعزيز العناقيد الصناعية والتشابكات للشركات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية الاقتصادية في عصر العولمة. وتشير هذه الدراسة إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SME) توفر أهمية حاسمة في الروابط الصناعية لانطلاق سلسلة من ردود الفعل واسعة النطاق لتحقيق التنمية الصناعية. وبدون الشركات الصغيرة والمتوسطة كمقاولين من الباطن وموردي المدخلات الوسيطة للمؤسسات متعددة الجنسيات (MNEs) والشركات المحلية الكبيرة (LSEs)، قد لا يكون النمو الصناعي في البلدان النامية قادرًا على الحفاظ على زيادة القيمة المحلية والعمالة والإنتاجية والروابط الصناعية. وبالتالي، فإن القدرة التنافسية المتزايدة للشركات الصغيرة والمتوسطة تصبح قضية حرجة يحاول هذا البحث استكشاف أهمية النظم القائمة على المجموعات في

التحضير للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) لتصبح عالمية، غطت الدراسة العديد من القضايا حول العناقيد الصناعية التي أثبتت أنها تحقق تأثيرات إيجابية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة لما يجمع بينهم من عوامل مشتركة كاستخدام تكنولوجيا متشابهة أو الاشتراك فى القنوات التسويقية ذاتها.

منهجية البحث:

تسعى الدراسة الحالية إلى ما يلي: التعرف على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة الصناعية بمدينة الخارجة وأهميتها الاقتصادية والكشف عن التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في هذه المنطقة، وللإجابة على أسئلة الدراسة، كان لابد من معرفة المنهج المتبع، والأدة المستخدمة ووصفها.

أولا ـ منهج البحث

استدعت الإجابة عن الإشكالية المطروحة في الدراسة استخدام المنهج – **الوصفي التحليلي**، لمتابعة دقيقة لظاهرة معينة بطريقة كمية أو نوعية لفترة زمنية أو عدة فترات، للوصول إلى نتائج وتعميمات، وهذا ما يسهل ربط الظواهر ببعضها، واكتشاف العلاقة بين المتغيرات من أجل الخروج بنتائج، وسوف يعتمد فى إعداد هذا البحث على ما يلى:

- **الدراسة المكتبية وتعتمد على الأدوات التالية:** الاطلاع على المراجع والدوريات الأجنبية والعربية، وكذلك الأبحاث والتقارير والمؤتمرات التي تخص الدراسة، الاطلاع على البيانات والمعلومات والإحصاءات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجمهورية مصر العربية.
- **توفير البيانات المطلوبة للدراسة التطبيقية:** على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر وذلك عن طريق: المقابلات الشخصية مع مدراء ومسئولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تصميم استمارات استقصاء توجه إلى عينة من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا ـ حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة الحالية على النحو التالي:

- **الحد المكاني:** سوف تعتمد الدراسة على (٣٠) مشروعا صغيرًا ومتوسطًا في المنطقة الصناعية بمدينة الخارجة بمحافظة الوادي الجديد والتي انشأت عام ١٩٩٧بهدف تطوير القطاع الصناعى وايجاد فرص عمل. وقد تم تطبيق الدراسة الميدانية فى مصانع للأثاث والرخام والبلاط والتمور والصلصة والمكرونة وورش للمعادن والخراطة والنجارة والحدادة والألوميتال بالإضافة لورش ميكانيكا السيارات والسمكرة وكهرباء السيارات وغيرها.

- **الحد البشرى:** ويتمثل في الحصر الشامل لجميع مفردات الدراسة من أصحاب (٣٠) مشروعًا صغيرًا ومتوسطًا بالمنطقة الصناعية في مدينة الخارجة.

- **الحد الزمني:** يتمثل في الوقت الذي استغرقته الباحثة في تطبيق الدراسة الميدانية **والذى استمر من مارس ٢٠١٨ وحتى مايو ٢٠١٨.**

ثالثا ـ أدوات البحث

من خلال ما سبق تم إعداد الصورة المبدئية للاستبيان وضبطها كما يلى:

- **الهدف من الاستبيان:** إعداد قائمة بمتطلبات إدارة المشروع الصغير والمتوسطة، والتعرف على جهود الدولة، والتحديات والمعوقات التي تحد من نجاح المشروع الصغير والمتوسط

- **الصورة المبدئية للاستبيان:** من خلال ماسبق من مصادر تم إعداد الاستبيان المبدئى من عدد (٦) محور رئيسة تتضمن عدد (٤٥) عنصر فرعي لمهام أنشطة المشروعات الصغيرة، وذلك من خلال مقياس متدرج الأهمية ذى ثلاث رتب (هام جدا – هام – غير هام).

- **ضبط الاستبيان:** بعد إعداد الاستبيان المبدئى تم عرضه على مجموعة من المحكمين من الخبراء في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبعض أساتذة التسويق والإدارة بكليات التجارة، وفي مجال تنمية الموارد البشرية، والصندوق الاجتماعي للتنمية وذلك بهدف التعرف على ما يلى:

- مدى شمول محاور الاستبيان وعناصره للجوانب الأساسية.
- مدى سلامة الصياغة اللفظية للعبارات.
- مدى انتماء العناصر الفرعية (المهام) للعناصر الرئيسية (الأعمال والأنشطة) بالمشروع.
- درجة الحاجة لبعض المتطلبات.

الجدول رقم (١) يوضح محاور الاستبيان والفقرات التابعة لكل محور

محاور الاستبيان	عدد الفقرات	الوزن النسب
المحور الأول- المشروعات الصغيرة وتنمية البيئة المحلية	٦	% ١٣
المحور الثاني-الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	٩	% ٢٠
المحور الثالث- جهود الدولة لدعم وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة	٨	% ١٧
المحور الرابع- بعض معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة	٩	% ٢٠
إجمالي	٤٥	% ١٠٠

- **ثبات الاستبيان** ولحساب ثبات الاستبيان تم تطبيقه على عدد (١٥) من أصحاب المشروعات الصغيرة. ثم أعيد تطبيقه بعد مرور شهر وحساب معامل الأرتباط بين النتائج فى المرتين .

وقد بلغ معامل الثبات (٨٥%) مما يشير إلى صلاحية الاستبيان للتطبيق كأداة من أدوات البحث.

- **صدق الاستبيان:** تم تحديد (مفردات الاستبيان) بعد العرض على الخبراء والمتخصصين في مجال المشروعات الصغيرة، وأصحاب المشروعات. وقد تراوحت بنسبة الأهمية لمفردات الاستبيان عند تطبيقه لقياس الصدق بين (٧٦,٢: ٩٢%) مما يعد مؤشرًا على صدق الاستبيان، وبذلك أصبح الاستبيان فى صورته النهائية وقابلاً للتطبيق.

رابعا ـ أساليب تحليل البيانات

سوف تعتمد الباحثة على برنامج التحليل الإحصائي Version 22 SPSS، واستند إلى استخدام الأساليب الإحصائية التالية في تحليل البيانات واختبار صحة الفروض:

١ـ درجة الصدق والثبات

- درجة الثبات: معامل Alpha.
- درجة الصدق: معامل الاتساق الداخلي.

٢ـ الأساليب الإحصائية الوصفية

- الوسط الحسابي.
- الانحراف المعياري.

٣ـ الأساليب الإحصائية الاستدلالية

- معامل بيرسون للارتباط البسيط.

نتائج الدراسة الميدانية، والتوصيات والمقترحات

تم تطبيق الاستبيان على مجموعة من أصحاب المشروعات التجارية الصغيرة عددهم (٣٠) وللوصول لدرجة الأهمية لعناصر الاستبيان تم إتباع نفس الخطوات السابقة فى (أولاً) والحصول على الوزن النسبي لأهمية كل عنصر والتقدير الرقمي وأهمية كل عنصر وكل محور كنسبة مئوية.

أولا ـ عرض نتائج الدراسة :

المحور الأول – المشروعات الصغيرة وتنمية البيئة المحلية

جدول رقم (٢) المشروعات الصغيرة وتنمية البيئة المحلية

م	المتطلبات	التكرارات			متوسط التقدير الرقمى	الوزن النسبى	النسبة المئوية	ترتيب الأهمية
		هام جدًا	هام	غير عام				
١	المشروعات الصغيرة الملائمة للبيئة المحلية.	٢٦	٤	–	١,٨٧	٠,٩٣٥	٩٣,٥	١
٢	مدى مساهمة المشروعات الصغيرة فى تنمية البيئة المحلية.	٢٠	١٠	–	١,٦٧	٠,٨٣٥	٨٣,٥	٢
٣	مدى توافر الخامات للمشروعات الصغير فى البيئة المحلية	١٨	١١	١	١,٥٧	٠,٧٨٥	٧٨,٥	٣,٥
٤	تأثير عوامل الانتاج على البيئة المحلية للمشروع.	١٩	٩	٢	١,٥٧	٠,٧٨٥	٧٨,٥	٣,٥
٥	تأثير نظام التشغيل على البيئة المحلية للمشروع.	١٧	١١	٢	١,٥	٠,٧٥	٧٥	٥
٦	تأثير عوادم المشروع على البيئة المحلية للمشروع.	١٧	١٠	٣	١,٤٧	٠,٧٣٥	٧٣,٥	٦
	مجمـــوع	١١٧	٥٥	٨	٩,٦٣	٠,٨٢٠	٨٠,٢	

حصلت بنود هذا المحور على درجة عالية من الأهمية بلغت ٨٠,٢% وتراوحت النسبة المئوية لأهمية مفرداته بين ٩٣,٥% إلى ٧٣,٥% بمتوسط ٨٣,٥% مما يشير إلى أهمية أنشطة المشروعات الصغيرة. اتفقت الدراسة مع ما توصلت آلية دراسة عازب الشيخ أحمد وغربي العيد(٢٠١٣)، والتي انتهت إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة له دورًا رياديًا في تنمية المجتمع المحلي وخلص البحث ببعض الاستنتاجات والتوصيات التي تقترح ضرورة البحث عن آليات فعالة تكسب وتدعم القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى يتثنى لها لعب دورًا أكبر في المستقبل.

المحور الثاني – الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

جدول رقم (٢) الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة

م	المتطلبات	التكرارات			التقدير الرقمى	متوسط التقدير الرقمى	الوزن النسبى	النسبة المئوية	ترتيب الأهمية
		هام جداً	هام	غير هام					
١	يمكن إنتشارها فى مختلف البيئات.	١٧	١١	٢	٤٥	١,٥	٠,٧٥	٧٥	٨
٢	يمكنها خلق فرص عمل حقيقية للشباب	٢٨	٢	–	٥٨	١,٩	٠,٩٧	٩٧	١
٣	يمكن لبعض المشروعات تصدير إنتاجها العالى الجودة.	٢٦	١	٣	٥٣	١,٧٧	٠,٩٣٥	٨٨,٥	٦
٤	وفرة عنصر العمل ورأس المال من الممكن تدبيره.	٢٦	٤	–	٥٦	١,٨٧	٠,٨٨٥	٩٣,٥	٣
٥	استخدام تكنولوجيا مناسبة بعد تطويعها.	١٥	١٢	٣	٤٢	١,٤	٠,٧	٧٠	٩
٦	قدرتها على التطوير بتكلفة مناسبة.	٢١	٨	١	٥٠	١,٧	٠,٨٥	٨٥	٧
٧	تسهم فى تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة.	٢٥	٥	–	٥٥	١,٨٣	٠,٩١٥	٩١,٥	٤
٨	يمكنها التكامل مع المشروعات الكبيرة كمشروعات مغذية.	٢٥	٤	١	٥٤	١,٨	٠,٩	٩٠	٥
٩	وجود طلب داخلى للمنتجات والخدمات التى يقدمها المشروع.	٢٧	٣	–	٥٧	١,٩	٠,٩٥	٩٥	٢
	مجمـــــوع	٢١٠	٥٠	٩	٤٧٠	١٥,٦٧	٠,٨٧٠	%٨٧	

حصلت بنود هذا المحور على درجة عالية من الأهمية إذ تراوحت النسبة المئوية بين ٩٧% إلى ٧٠% بمتوسط ٨٣,٥% مما يشير إلى أهمية تعرف أصحاب المشروعات الصغيرة على ما تمثله مشروعاتهم من أهمية من الناحية الإقتصادية

والاجتماعية. **اتفقت تلك النتيجة مع ما توصلت آلية دراسة** (محمود فرج عبد الواحد، ٢٠١٨) من حيث تأثير المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على التنمية ومحاربة الفقر وأهميتها بالنسبة للاقتصاد على وجه العموم **كما اتفقت مع الدراسة الصينية والتي أكدت على أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطنى وتحقيق التنمية السريعة.**

المحور الثالث- جهود الدولة لدعم وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

جدول رقم (٣) جهود الدولة لدعم وتشجيع المشروعات الصغيرة

م	المتطلبات	التكرارات			متوسط التقدير الرقمى	الوزن النسبى	النسبة المئوية	ترتيب الأهمية
		هام جدًا	هام	غير هام				
١	دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة عن طريق السياسات الاقتصادية.	١٧	٧	٢	١,٥	٠,٧٥	٧٥	٥
٢	دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة عن طريق السياسات النقدية.	١٤	١٣	٣	١,٣٧	٠,٦٨٥	٦٨,٥	٦
٣	دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة عن طريق السياسات الاجتماعية.	١٩	٩	٢	١,٥٧	٠,٧٨٥	٧٨,٥	٤
٤	إقامة المعارض ومنافذ البيع بالقاهرة والمحافظات.	١١	١٥	٤	١,٢٣	٠,٦١٥	٦١,٥	٨
٥	عرض وتمويل منتجات المشروعات الحرفية الصغيرة للأسر المنتجة.	١٠	١٩	١	١,٣	٠,٦٥٠	٦٥	٧
٦	تيسير اشتراك المشروعات بالمعارض والأسواق الدولية.	٢٧	٢	١	١,٨٧	٠,٩٣٥	٩٣,٥	١
٧	منح التسهيلات للهيئات الأجنبية فى مجال المشروعات	٢٦	٢	٢	١,٨	٠,٩٠	٩٠	٢
٨	دعم وتنمية جمعيات رجال الأعمال بالمحافظات.	٢٥	٥	١	١,٧٧	٠,٨٨٥	٨٨,٥	٣
	مجمـــوع	١٤٨	٧٧	١٥	١٢,٤٣	٠,٧٨	٧٨	

حصلت بنود هذا المحور على درجة عالية من الأهمية إذ تراوحت النسبة المئوية بين ٩٣,٥% إلى ٦١,٥% بمتوسط ٧٧,٥%،. مما يشير إلى أهمية العمل بالمشروعات الصغيرة لهذه الجهود (حسين يحي، ٢٠١٣) التي توصلت إلى ضعف أداء الجهات المكلفة بالإشراف وتسيير برامج التأهيل وعدم إشراكها لجهات أخرى كالجمعيات المهنية المتخصصة بشكل فعال كي تساعد في التسريع بولوج المؤسسات في عملية التأهيل (حالة المغرب والجزائر)، لخلق نوع من المنافسة بين الهيئات ذات الصلة ببرامج التأهيل. غياب لقاعدة بيانات وإحصائيات رسمية دقيقة حول برامج التأهيل(حالة الجزائر)، والتي تعيق كل محاولات التقييم الجادة الرامية لمساعدة وتوجيه السلطات العمومية المكلفة بوضع إستراتيجية التأهيل وتنفيذها.

المحور الرابع بعض معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة

جدول رقم (٤) بعض معوقات المشروعات الصغيرة

م	المتطلبات	التكرارات			التقدير الرقمى	متوسط التقدير الرقمى	الوزن النسبى	النسبة المئوية	ترتيب الأهمية
		هام جدًا	هام	غير عام					
١	تعدد الجهات المعنية بشئون المشروعات الصغيرة.	٢٥	٤	١	٥٤	١,٨	٠,٩	٩٠	٢
٢	تعدد تعريفات المشروعات الصغيرة.	١٤	١٥	١	٤٣	١,٤٣	٠,٧١٥	٧١,٥	٨
٣	القيم الاجتماعية وإعلاء شأن الشهادات الجماعية	١١	١٨	١	٤٠	١,٣٣	٠,٦٦٥	٦٦,٥	٩
٤	كثرة الإجراءات اللازمة لأقامة المشروعات	٢٤	٥	١	٥٣	١,٧٧	٠,٨٨٥	٨٨,٥	٣

م	المتطلبات	التكرارات			التقدير الرقمى	متوسط التقدير الرقمى	الوزن النسبى	النسبة المئوية	ترتيب الأهمية
		هام جدًا	هام	غير هام					
٥	عدم وجود معاملة تفضيلية للمشروعات الصغيرة.	٢١	٤	٥	٤٦	١,٥٣	٠,٧٦٥	٧٦,٥	٧
٦	ارتفاع أسعار الأراضى والمبانى المجهزة بالمرافق	٢٠	٨	٢	٤٨	١,٦	٠,٨	٨٠	٦
٧	صعوبة التسويق وارتفاع تكلفة الترويج	٢٣	٤	٣	٥٠	١,٦٧	٠,٨٣٥	٨٣,٥	٤,٥
٨	نقص خدمة المعلومات التى تتطلبهاالمشروعات	٢٧	٣	–	٥٧	١,٩	٠,٩٥	٩٥	١
٩	نقص الابتكارات فى مجال المشروعات الصغيرة.	٢٢	٦	٢	٥٠	١,٦٧	٠,٨٣٥	٨٣,٥	٤,٥
	مجمـــوع	١٨٧	٦٧	١٦	٤٤١	١٤,٧	٠,٨١٦٦	٨١,٦٦	

حصل هذا المحور على أهمية عالية بلغت (٨١,٦٦%) وتراوحت أهمية عناصرها بين (٩٥% إلى ٧٦,٥%) بمتوسط (٨٥,٧٥%)، مما يشير إلى أهمية التعرف على بعض معوقات تنمية المشروعات الصغيرة للتغلب عليها، ومحاول ازالتها. واتفقت هذة النتيجة مع ما توصلت آلية دراسة (يحي برويقات عبد الكريم، ٢٠١٢) والتي ترى بأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تواجة العديد من مختلف صور التحديات والمعوقات لضمان بقائها واستمراريتها، وهذا ما يدعوها إلى التفكير في تطبيق الأنظمة الإدارية حديثة، كذلك اتفقت مع دراسة غدير أحمد سليمة (٢٠١٧) التي توصلت وإلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة تعاني العديد من المعوقات والمشاكل والتي تجعلها غير قادرة على المنافسة، كما أسفرت نتائج الدراسة الميدانية، أن هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين المشاكل المتعلقة بالتخطيط والتنظيم، وكذا التموين بالمواد الأولية على تنافسية المؤسسات محل الدراسة.

ومن خلال نتائج تطبيق الاستبيان أمكن التوصل إلى النتائج الآتية:

١- حصلت بنود المحور الاول (**المشروعات الصغيرة وتنمية البيئة المحلية**) على درجة عالية من الأهمية بلغت ٨٠,٢% وتراوحت النسبة المئوية لأهمية مفرداته بين ٩٣,٥% إلى ٧٣,٥% بمتوسط ٨٣,٥%.

٢- حصلت بنود هذا المحور الثاني (الاهمية الاقتصادية) على درجة عالية من الأهمية إذ تراوحت النسبة المئوية بين ٩٧% إلى ٧٠% بمتوسط ٨٣,٥%.

٣- حصلت بنود هذا المحور الثالث (**جهود الدولة لدعم وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة** على درجة عالية من الأهمية إذ تراوحت النسبة المئوية بين ٩٣,٥% إلى ٦١,٥% بمتوسط ٧٧,٥%،.

٤- حصلت بنود المحور الرابع (**بعض معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة)** على أهمية عالية بلغت (٨١,٦٦%) وتراوحت أهمية عناصرها بين (٩٥% إلى ٧٦,٥%) بمتوسط (٨٥,٧٥%).

ثانيا: التوصيات

- من الضرورى التأكيد على أن تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أنشطة المشروعات الخاصة ومتطلباتها يجب أن يتم فى نفس المشروعات ومجالاتها. وذلك بالتنسيق والتعاون بين الهيئات والمنظمات الحكومية وهذه المشروعات الخاصة الصغيرة.
- وضع استراتجية تنمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر من خلال وضع هدف عام للسياسة " إن الدولة تهدف إلى تشجيع قيام ونمو الصناعات الصغيرة ودمجها مع الصناعات المتوسطة والكبيرة وزيادة كفاءتها وتحويلها جزئياً إلى قطاع مُصدر لسلع مرتفعة الجودة.
- وضع سياسة متكاملة لتنمية المشروعات الصغيرة التي تعاني من نمو ليس من حيث العدد فقط و لكن من حيث مساهمتها في الإنتاج و توفير فرص عمل ضعيفة.
- دراسة مستقبل الصناعة في كل محافظة داخل الإطار العام لمستقبل الصناعة في مصر، تحديد احتياجات الصناعة وخاصة المصانع الصغيرة في القطاع الخاص، والعمل على تخصيص الأراضي اللازمة لإقامة المصانع الصغيرة بقرارات تمنع استخدامها لأغراض أخرى.

استبيان المشروعات الصغيرة و المتوسطة الخصائص و المميزات، والتحديات، دراسة ميدانية على المنطقة الصناعية لمدينة

تقوم الباحثة بدراسة، موضوعها (المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخصائص والمميزات، والتحديات، دراسة ميدانية على المنطقة الصناعية لمدينة) وفيما يلى قائمة ببعض متطلبات إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي توصلت اليها الباحثة من خلال مراجعة نتائج الدراسات السابقة وتحليل بعض الكتب فى هذا المجال ومقابلة بعض المتخصصين فى هذا المجال.

نوع المشروع القائم:. .....

المحور الأول – المشروعات الصغيرة وتنمية البيئة المحلية

☐المشروعات الصغيرة وتنمية البيئة المحلية	☐موافق	☐محايد	☐غير موافق
١- المشروعات الصغيرة والمتوسطة ملائمة للبيئة المحلية.			
٢- مدى مساهمة المشروعات فى تتنمية البيئة المحلية.			
٣- مدى توافر الخامات بالبيئة المحلية.			
٤- مدى تأثير مدخلات المشروع على البيئة المحلية.			
٥- تأثير نظام التشغيل على البيئة المحلية.			
٦- تأثير مخرجات المشروع (عوادمه) على البيئة المحلية.			

المحور الثاني– الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

☐الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	☐موافق	☐محايد	☐غير موافق
١- يمكن انتشارها في مختلف البيئات.			
٢- قدرتها على خلق فرص عمل حقيقية.			
٣- تصديرها لبعض إنتاجها المتميز.			
٤- وفرة عنصر العمل ورأس المال يمكن تدبيره.			
٥- استخدامها تكنولوجيا مناسبة بعد تطويعها.			
٦- قدرتها على التطوير بتكلفة مناسبة.			
٧- يمكنها تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة.			
٨- تسطيع التكامل مع المشروعات الكبيرة كمشروعات مغذية.			
٩- وجود طلب على منتجاتها اليدوية بالداخل والخارج.			

المحور الثالث – جهود الدولة لدعم وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

جهود الدولة لدعم وتشجيع المشروعات الصغيرة:	موافق	محايد	غير موافق
١- دعم وتنمية المشروعات الصغيرة عن طريق السياسات الاقتصادية ٢- دعم وتنمية المشروعات الصغيرة عن طريق السياسات النقدية ٣- دعم وتنمية المشروعات الصغيرة عن طريق السياسات الاجتماعية ٤- إقامة المعارض ومنافذ البيع بالقاهرة والمحافظات . ٥- عرض وتمويل منتجات المشروعات الحرفية للأسر المنتجة . ٦- تيسير اشتراك المشروعات الصغيرة بالمعارض الدولية . ٧- منح الجهات الأجنبية العاملة فى مجال المشروعات الصغيرة التسهيلات . ٨- دعم جمعيات رجال الأعمال فى مجال المشروعات الصغيرة .			

المحور الرابع– بعض معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة

□بعض معوقات المشروعات الصغيرة:	□موافق	□محايد	□غير موافق
١- تعدد الجهات المعنية بشئون المشروعات الصغيرة. ٢- تعدد تعريفات المشروعات الصغيرة. ٣- القيم الاجتماعية وإعلاء شأن الشهادات الجامعية. ٤- كثرة الاجراءات اللازمة لاقامة المشروعات الصغيرة ٥- عدم وجود معاملة تفصيلية للمشروعات الصغيرة. ٦- إرتفاع أسعار الاراضي والمباني المجهزة بالمرافق. ٧- صعوبة التسويق وارتفاع تكلفة الترويج. ٨- نقص خدمة المعلومات المتاحة للمشروعات الصغيرة ٩- نقص الابتكارات فى مجال المشروعات الصغيرة.			

الهوامش

(1) Reijonen, H. (2010): Do all SME practise same kind of marketing? *Journal of Small Business and Enterprise Development*, 17 (2), 279-293

(2) Eniola, A.A. and Entebang, H. 2015. World Conference on Technology, Innovation and Entrepreneurship: SME Firm Performance-Financial Innovation and Challenges. Procedia - Social and Behavioral Sciences, 195:334 – 342

(٣) الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والاحصاء تاريخ الدخول ٢٠١٩/١٢/١
https://www.capmas.gov.eg

(4) Dallago, B. (2012): SME policy and competitiveness in Hungary. Vezetéstudomány, 43 (7-8.), 84-98

(5) Ebru Beyza, et al ,(2014)A Research on Determining Innovation Factors for SMEs, Social and Behavioral Sciences (150) 202 – 211

(٦)عاصم عبد النبي، المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصاديه مصر، دار الإخلاص، ٢٠١٤، ص ٨

(٧) محمد حامد الصياد (٢٠١٦)، **التأمينات الاجتماعية والعاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، منظمة العمل العربية، ص٧.

(٨) حسان خضر، **تنمية المشروعات الصغيرة**، دورية جسر التنمية، العدد التاسع، سبتمبر ٢٠٠٢، السنة الأولى، الكويت، ص٣.

(9) Hill, J. (2001a): A multidimensional study of the key determinants of effective SME marketing activity: Part 1, *International Journal of Entrepreneurial Behaviour & Research*, 7 (5), 171-204

(١٠) سلمان، ميساء حبيب (٢٠٠٩)، **(الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية)– دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية**، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية في الدنمارك. ص ٣٧

(11) Oruč, N and Delalić, S. 2014. Determinations of Firm Growth: A Study of Rural SMEs in Bosnia-Herzegovinai. Journal of Economic and Social Studies, 4 (2):5-23

(١٢) حسين عبد المطلب الأسرج (٢٠٠٦)، **مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر**، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٢٢٩، القاهرة، مطابع مؤسسة الأهرام، ص٧.

(13) Reijonen, H. (2010): Do all SME practise same kind of marketing? Journal *of Small Business and Enterprise Development*, 17 (2), 279-293

(١٤) هالة **عبنه، إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، الطبعة الثانية، ص ١٦

(١٥) ماهر المحروق، **سياسات حماية المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، المؤتمر العربي لتنمية الموارد البشرية، الرياض، ٢٠١١، ص ٨٩

(١٦) ياسر عبد الرحمن. **تقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة : دراسة ميدانية بولاية جيجل**، رسالة ماجستير، ٢٠١٤، ص ٦

(17) Jan de kak et al , **Do SMEs create more and better jobs?**, report was prepared by EIM Business and policy research, Zoetermeer, The Netherlands, November 2011, P: 05.

(18) Sandada, M. 2015. Strategic planning dimensions in small and medium enterprises (SMEs) in South Africa: their relative importance and variations in selected demographic variables. ECOFORUM, 4 (1):59-68.

(١٩) ماهر المحروق، **سياسات حماية المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، المؤتمر العربي لتنمية الموارد البشرية، الرياض، ٢٠١١، ص ٨٩

(٢٠) حسين عبد المطب، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في– التشغيل في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد (٨) لسنة ٢٠١١، **ص ٢٣١**

(٢١) محمد حامد الصياد(٢٠٠٦), **التأمينات الاجتماعية والعاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، منظمة العمل العربية، ص٧– ١٠

(٢٢) ياسمين فتحي، دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، الإسكندرية، الدار العربية، ٢٠١١، ص٧٨

(٢٣) عاصم عبد النبي، المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية مصر، دار الإخلاص، ٢٠١٤، ص ٨

(٢٤) محمد حامد الصياد، مرجع سابق، ص ١١

(٢٥) حسين عبد المطب، مرجع سابق، ص ٢٣٣

(٢٦) البنك الأهلي المصري، المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد السابع والخمسون، القاهرة، ص ٧٤

(٢٧) محمد حامد الصياد ، مرجع سابق، ص ص ٤-٦.

(٢٨) سماح مصطفي عبد الغني، تفعيل دور المشروعات الصغيرة في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية، وزارة المالية، القاهرة، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، ٢٠١٦ ص٥.

(٢٩) جهاز تنمية المشروعات الصغيرة بالصندوق الاجتماعي للتنمية،"مقترح الأهداف الإستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة والسياسات العامة والإجرائية لاستراتيجية المشروعات الصغيرة في مصر"موجود في مجلس الشورى:"خطة قومية وبرامج لتنمية الصناعات الصغيرة مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى"، التقرير المبدئى للجنة الإنتاج الصناعي والطاقة،دور الانعقاد العادي الثالث والعشرون،٢٠١٣، ص ص ١٤٢-١٥١

(٣٠) محمد حامد الصياد ، مرجع سابق، ص ص ١٣

(٣١) سليمان ناصر، وعواطف محسن **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**. بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التفسير حول: "الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل". ٢٣-٢٤ شباط/ فبراير ٢٠١١، ص ٣٢

(32) Aygagari Moghnana and other: small and Medium Enterprises Across the globe-Research paper 3127 august 2003 – world Bank p. 2-3

(٣٣) محمد حامد الصياد ، مرجع سابق، ص ص ١٣

(34) Tulus, T. 2017. Entrepreneurship development: SMEs in Indonesia, Journal of Developmental Entrepreneurship, 12 (01):95-118

(35) Reijonen, H. (2010): Do all SME practise same kind of marketing? Journal of Small Business and Enterprise Development, 17 (2), 279-293

(36) Polereczki Zs. (2011):[The analysis of Hungarian small and medium-sized enterprises from the dairy and meat industry]. Ph.D. értekezés [Ph.D. dissertation]. Kaposvári Egyetem, Gazdaságtudományi Kar, Kaposvár

(٣٧) مروة شكري **أثر تدعيم العلاقات التشابكية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الكبيرة من خلال نظام المناولة الصناعية على الصناعة المصرية "بالتطبيق على الصناعات المغذية لصناعة السيارات، رسالة ماجستير في الاقتصاد كلية التجارة جامعة عين شمس، ٢٠١٠.**

(٣٨) يحي برويقات عبد الكريم (٢٠١٣) برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تطبيق أنظمة إدارة جودة ايزو، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

(٣٩) حسين يحي، (٢٠١٣) قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.

(٤٠) عازب الشيخ أحمد وغربي العيد(٢٠١٣) واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الوادي الجزائر.

(٤١) غدير أحمد سليمة (٢٠١٧) متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.

(٤٢) (محمود فرج عبد الواحد، ٢٠١٨) بعنوان: المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وأثرها على التنمية ومحاربة الفقر تجربة جهاز بناء وتنمية القرية المصرية فى محافظة الفيوم، جامعة الفيوم. كلية الآداب.

(43) Julija K**, (2017**) Reducing the Failure Rate of SMEs Comparative Analysis of Excellence Management Systems: Six Sigma and Lean Start-up, International Business and Logistics Thesis, Metapolis University

(44) wang,xing,(2011) The factorsimpacting the groth of small and medium enterprises in China. shanghai university (people Republic of China) proquest Dissertations publishing

(45) Sara Foghani, Batiah Mahadi, and Rosmini Oma (2018) Promoting Clusters and Networks for Small and Medium Enterprises to Economic Development in the Globalization Era, SAGE Open January - March 2017:1–9

قائمة المراجع

١- البنك الأهلي المصري، المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد السابع والخمسون، القاهرة، ص ٧٤.

٢- الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والاحصاء تاريخ الدخول ٢٠١٩/١٢/١ https://www.capmas.gov.eg

٣- جهاز تنمية المشروعات الصغيرة بالصندوق الاجتماعي للتنمية، "مقترح الأهداف الاستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة والسياسات العامة والإجرائية لاستراتيجية المشروعات الصغيرة في مصر" موجود في مجلس الشورى: "خطة قومية وبرامج لتنمية الصناعات الصغيرة مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى"، التقرير المبدئى للجنة الإنتاج الصناعي والطاقة، دور الانعقاد العادي الثالث والعشرون،٢٠١٣.

٤- حسان خضر، تنمية المشروعات الصغيرة، دورية جسر التنمية، العدد التاسع، سبتمبر ٢٠٠٢، السنة الأولى، الكويت.

٥- حسين عبد المطب، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد (٨) لسنة ٢٠١١.

٦- حسين عبد المطلب الأسرج (٢٠٠٦)، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٢٢٩، القاهرة، مطابع مؤسسة الأهرام.

٧- حسين يحي،(٢٠١٣) قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.

٨- سلمان، ميساء حبيب (٢٠٠٩)، (الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية)- دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية في الدنمارك.

٩- سليمان ناصر، وعواطف محسن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية. بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير حول: "الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل". ٢٣-٢٤ شباط/ فبراير.

١٠- سماح مصطفي عبد الغني، تفعيل دور المشروعات الصغيرة في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية، وزارة المالية، القاهرة، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، ٢٠١٦.

١١- عازب الشيخ أحمد وغربي العيد (٢٠١٣) [٤٥] واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الوادي الجزائر

١٢- عاصم عبد النبي، المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية مصر، دار الإخلاص، ٢٠١٤.

١٣- عاصم عبد النبي، المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية مصر، دار الإخلاص، ٢٠١٤

١٤- غدير أحمد سليمة (٢٠١٧) متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.

١٥- ماهر المحروق، سياسات حماية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المؤتمر العربي لتنمية الموارد البشرية، الرياض، ٢٠١١.

١٦- ماهر المحروق، سياسات حماية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المؤتمر العربي لتنمية الموارد البشرية، الرياض، ٢٠١١.

١٧- محمد حامد الصياد(٢٠٠٦)، التأمينات الاجتماعية والعاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، منظمة العمل العربية.

١٨- محمد حامد الصياد (٢٠١٦)، التأمينات الاجتماعية والعاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، منظمة العمل العربية.

١٩- محمود فرج عبد الواحد، ٢٠١٨ بعنوان: المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وأثرها على التنمية ومحاربة الفقر تجربة جهاز بناء وتنمية القرية المصرية فى محافظة الفيوم.

٢٠- مروة شكري أثر تدعيم العلاقات التشابكية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الكبيرة من خلال نظام المناولة الصناعية على الصناعة المصرية بالتطبيق على الصناعات المغذية لصناعة السيارات، رسالة ماجستير في الاقتصاد كلية التجارة جامعة عين شمس، ٢٠١٠.

٢١- هالة عبنه، إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، كمية التجارة، جامعة القاهرة، الطبعة الثانية.
٢٢- ياسر عبد الرحمن، تقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة دراسة ميدانية بولاية جيجل، رسالة ماجستير، ٢٠١٤.
٢٣- ياسمين فتحي، دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، الدار العربية، الإسكندرية، ٢٠١١ .
٢٤- يحي برويقات عبد الكريم (٢٠١٣) برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتطبيق أنظمة إدارة جودة ايزو، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

المراجع الأجنبية

1- Aygagari Moghnana and other: small and Medium Enterprises Across the globe-Research paper 3127 august 2003 – world Bank p
2- Dallago, B. (2012): SME policy and competitiveness in Hungary. *Vezetéstudomány*,
3- Ebru Beyza, et al ,(2014)A Research on Determining Innovation Factors for SMEs, Social and Behavioral Sciences.
4- Eniola, A.A. and Entebang, H. 2015. World Conference on Technology, Innovation and Entrepreneurship: SME Firm Performance-Financial Innovation and Challenges. Procedia - Social and Behavioral Sciences.
5- Hill, J. (2001a): A multidimensional study of the key determinants of effective SME marketing activity: Part 1, *International Journal of Entrepreneurial Behaviour & Research.*
6- Julija K**,(2017**) Reducing the Failure Rate of SMEs Comparative Analysis of Excellence Management Systems: Six Sigma and Lean Start-up, International Business and Logistics Thesis, Metapolis University

7- Oruč, N and Delalić, S. 2014. Determinations of Firm Growth: A Study of Rural SMEs in Bosnia-Herzegovinai. Journal of Economic and Social Studies.

8- Polereczki Zs. (2011):[The analysis of Hungarian small and medium-sized enterprises from the dairy and meat industry]. Ph.D. értekezés [Ph.D. dissertation]. Kaposvári Egyetem, Gazdaságtudományi Kar, Kaposvár

9- Reijonen, H. (2010): Do all SME practise same kind of marketing? *Journal of Small Business and Enterprise Development*.

10- Reijonen, H. (2010): Do all SME practise same kind of marketing? *Journal of Small Business and Enterprise Development*, 17 (2), 279-293(45) Jan de kak et al , **Do SMEs create more and better jobs?**, report was prepared by EIM Business and policy research, Zoetermeer, The Netherlands, November 2011, P: 05.

11- Reijonen, H. (2010): Do all SME practise same kind of marketing? *Journal of Small Business and Enterprise Development*.

12- Sandada, M. 2015. Strategic planning dimensions in small and medium enterprises (SMEs) in South Africa: their relative importance and variations in selected demographic variables.ECOFORUM.

13- Sara Foghani, Batiah Mahadi , and Rosmini Oma (2018) Promoting Clusters and Networks for Small and Medium Enterprises to Economic Development in the Globalization Era , SAGE Open January-March 2017.

14- Tulus, T. 2017. Entrepreneurship development: SMEs in Indonesia, Journal of Developmental Entrepreneurship, 12 (01):95-118.

15- Wang,Xin Ying (2011) The factors impacting the growth of small and medium enterprises in China.